

بيان صادر عن حركة فتح تثمّن فيه الرسالة الموجهة من ١٣٠ نائباً بريطانياً
إلى رئيس الحكومة البريطانية للمطالبة بفرض عقوبات على إسرائيل إن مضت قدماً
في تطبيق القانون الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، معتبرين ذلك ضربة
قاتلة لفرص السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين استناداً إلى حلّ الدولتين*
رام الله، ٢٠٢٠/٥/٢

جددت حركة فتح ترحيبها بالاحتجاج الرسمي الذي قدمه سفراء تسع دول أوروبية لدى إسرائيل ضد مخططات ضم أراضيها كما عبروا عنه الخميس الماضي في اجتماع على الإنترنت ضمّ السفراء، ونائبة مدير قسم أوروبا في وزارة الخارجية الإسرائيلية.

وفي سياق متصل، ثمنت حركة فتح في بيان لها اليوم السبت، رسالة من ١٣٠ نائباً بريطانياً وجهت إلى رئيس الحكومة البريطانية للمطالبة بفرض عقوبات على إسرائيل إن مضت قدماً في تطبيق القانون الإسرائيلي على أراضي دولة فلسطيني المحتلة وهي الخطوة المعروفة بـ"ضم الضفة الغربية" حسب كل من خطة ترامب واتفاق الشراكة بين الليكود وغانتس.

واعتبرت الرسالة الموقعة أيضاً من وزراء سابقين عن حزب المحافظين، ورئيس حزب المحافظين السابق لورد باتين، ووزيرة التطوير الدولي السابقة أندرو ميتشل أن ضمّ أجزاء من الضفة الغربية "غير قانوني في القانون الدولي"، وأن "أي تحرك إسرائيلي في الضفة الغربية يجب أن يلقى رداً مشابهاً".

كما أعرب الموقعون على الرسالة، التي بادر إليها "مجلس تعزيز التفاهم العربي البريطاني"، عن غضبهم من إعلان الحكومة الإسرائيلية عن خطط لضمّ أجزاء من الضفة الغربية، ووصفوه بأنه "ضربة قاتلة لفرص السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين استناداً إلى حلّ الدولتين".

وقال المتحدث باسم حركة فتح جمال نزال: إن آخر ما يحتاجه شعبنا الذي يواجه بإمكانيات متواضعة جداً وانضباط منقطع النظير مرض الكورونا هو إشعال الوضع في بلدنا وما حولها أمنياً وتفجير الوضع من خلال خطة الاستيلاء على أراضي دولتنا وضمها بالقوة للسيادة الإسرائيلية. وعليه نطالب بخطوات عملية وحقيقية لصد إسرائيل عن ذلك وأولها مراجعة اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية والغاؤها.

واعتبر أن هذه الاتفاقية نفسها ستكون موضع تساؤل حول عدالتها وشرعيتها إذا ما ارتكزت على استفادة إسرائيل من ضم أراضي تابعة لدولتنا بطريقة مخالفة للقانون الدولي ولحقوقنا السياسية التي يعترف بها العالم بأسره.

* المصدر: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مفوضية الإعلام والثقافة والتعبئة الفكرية
<https://fatehmedia.ps/page-93639.html>

وشدد نزال على أن خطوة الضم ستغلق أي مقدره لفتح لدعم أي مفاوضات مستقبلية مع إسرائيل في ظل الخطوات الإسرائيلية في القدس والمستوطنات ومناطق الأغوار الفلسطينية بما يفرغ الحديث عن دولة فلسطينية مستقبلية من المضمون.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>